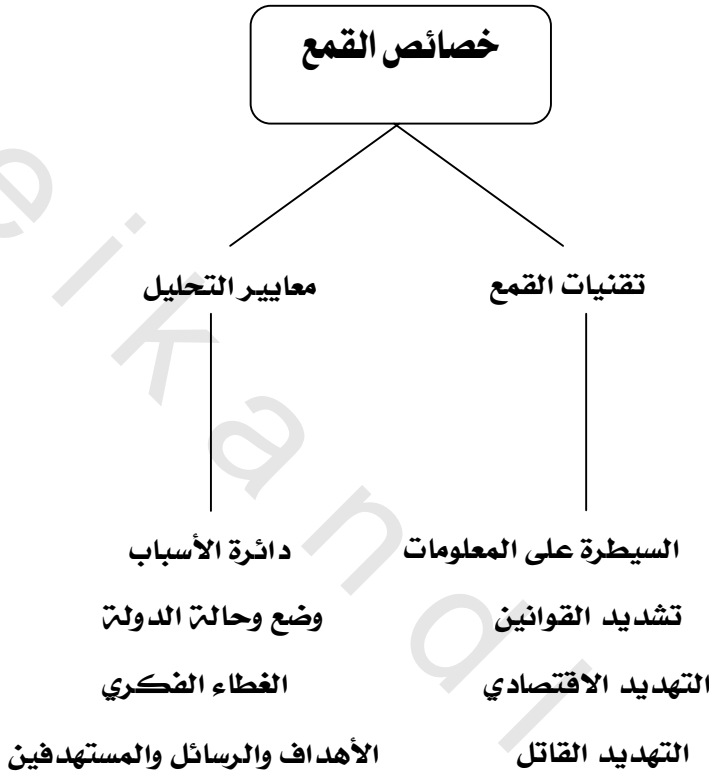


إِلْفَضْلُ الْإِسْرَاجِ
خصائص
القمع المستخدم

obeikandi.com

العامل الثالث الذي سنستخدمه في بناء هذا النموذج لتحليل واستشعار القمع هو تحديد أنواعه التي يمكن للدولة أن تستخدمها، وعلاقتها بمنظومة الأهداف التي تريد السلطة الحاكمة تحقيقها.



شكل 4: خصائص القمع الذي تستخدمه القيادات الحاكمة

تقنيات القمع التي تستخدمها الدولة:

1. الرقابة والسيطرة على تداول المعلومات

- مراقبة الأنشطة عن طريق التنصت على المكالمات الهاتفية والمراقبة الشخصية وغيرها.
- مصادرة أو إتلاف وتشويه الوثائق والمستندات الشخصية للخصوم السياسيين.

- الرقابة على الصحف ومختلف وسائل الإعلام.
- توجيه الأفكار عبر السيطرة على المؤسسات الثقافية والإعلامية المختلفة.

2. تشديد القوانين والتشريعات وصرامة تنفيذها

- تشريعات ذات نزعة عنصرية أو تمييزية.
- الترحيل والإبعاد والنفي.
- الاعتقال التعسفي.
- وضع الأشخاص تحت الإقامة الجبرية.

3. التهديد الاقتصادي

- التمييز الاقتصادي ضد مجموعات لصالح فئات أو مجموعات أخرى.
- الابتزاز والرشوة.
- توجيه الاتهامات بسبب ممارسة أنشطة أو تأسيس مؤسسات اقتصادية معينة.

4. التهديد القاتل

- الاستهداف المباشر للأشخاص بالضرب أو القتل.
- الاستهداف المباشر للمنازل أو المؤسسات بالقصف أو التفجير.
- الاستهداف المباشر للمناطق والأحياء بالقصف أو التفجير.
- الاختطاف وإخفاء الأشخاص.
- تهديد عائلات الخصوم السياسيين بالضرب أو الاعتقال أو الاختطاف.
- الاستجواب والتعذيب تحت إدارة الأجهزة الأمنية.

وعادةً تستخدم الدولة خليطاً من هذه الآليات لتحقيق أهدافها. وقد تزعم أن ما تفعله ليس قمعاً أو إكراهاً للمواطنين على اتخاذ مواقف بعينها؛ وإنما هو دواء تم تصنيعه بمزج مجموعة من الآليات السابقة لعلاج مشكلة ما. فمثلاً عندما تواجه الدولة مشكلة اقتصادية وتجبر المواطنين على دفع ضرائب معينة في توقيت محدد، وتعاقب من لم يلتزم هذا الإجراء، هل يُعد هذا قمعاً؟؟ لذا سنشير هنا إلى أربعة معايير أساسية يمكن استخدامها لتحديد ما إذا كان هذا الدواء قمعاً أم ضرورة لا نجاة للدولة بغيرها.

معايير الحكم على استخدام تقنيات القمع:

1. تجاوز أو توسيع دائرة الأسباب: بمعنى أنه من المنطقي في حالة الحرب أن تعلن الدولة حالة الطوارئ وتلجأ للأحكام العرفية والاستثنائية، وهو فعل مقبول إلى حد ما في فترات الحرب. أما إذا انتهت الحرب، وبالتالي انتفت أسباب اللجوء إلى الأحكام الاستثنائية، ولم تعلن القيادة الحاكمة الرجوع إلى الوضع الأصلي الطبيعي فإن هذا يعد قمعاً للشعب. كذلك إذا تم توسيع دائرة الأسباب لتتجاوز فكرة الحرب إلى فكرة الأمن القومي - غير المجمع عليها جماهيرياً - التي ذكرناها سابقاً فإن هذا يعد قمعاً للحريات.
2. حالة الدولة: وهي التي تكلمنا عنها تفصيلاً في بداية شرح هذا النموذج. إذا انطبقت عليها أحد الحالات الثلاث المذكورة فإن ممارستها الدولة يعد قمعاً.
3. توفير الغطاء الفكري: إذا قامت السلطة الحاكمة بتوفير غطاء أو مبرر فكري لاستخدام هذه الآليات ضمن رؤية واسعة لدور الدولة ووظائفها وأولوياتها، فنحن أمام رؤية أيديولوجية تبرر عمليات القمع.
4. الأهداف والرسائل والمجموعات المستهدفة: ما هي العلاقة بين

الآليات المستخدمة وما تريده الدولة من المواطنين. فالسلطة الحاكمة لا تمارس القمع اعتباطاً، ولكنها تختار أهدافاً محددة، وتصيغ رسائل واضحة تريد تبليغها، وتحدد الجمهور الذي تستهدفه بهذه الرسالة. فعندما تتصدى قوات مكافحة الشغب لإحدى التظاهرات؛ فقد يكون وراء القمع أهداف أخرى غير إصابة المتظاهرين بأذى أو منعهم من الوصول إلى مكان محدد، مثل جر مجتمع المقاومة للعنف. بحيث تكتسب السلطة المبرر القانوني والأخلاقي أمام الناس في الرد بما يتناسب مع هذا العنف. إذن فهدفها جر المجتمع للعنف، ورسالتها للخصوم أن لا سبيل أمامكم للانتصار إلا بحمل السلاح، ورسالتها للمجتمع الدولي أننا في حرب ضد الإرهاب. حينها لا يكفي أن نفكر في كيفية إجهاض مفعول أداة القمع، بل في كيفية إجهاض الهدف من القمع، ثم تحويل الضربات القمعية إلى ورقة فعالة رابحة في يد المقاومة.

5. وجود آليات دستورية تمكن الشعب من أن يساعد في اتخاذ القرار، فإن كانت الدولة تعمل بجهد على إيجاد هذه الآليات، عندها يكون القمع عملاً عارضاً، أما إن كانت الدولة تسد منافذ القنوات الدستورية أو تتلاعب بها، حينها فإننا أمام دولة قمعية.

**لجوء الدولة لاستخدام ما تمتلكه من أدوات الإكراه والإكراه قد لا يتطور إلى قمع مرفوض في جميع الأحوال..
فمراجعة ممارسات السلطة الحاكمة عبر معايير
الحكم على استخدام تقنيات القمع يمكننا من
تحديد ما إذا كانت الدولة تنتهك سياسية قمعية أم لا.**

الخلاصات

* لجوء الدولة لاستخدام ما تمتلكه من أدوات الإكراه والإكراه قد لا يتطور إلى قمع مرفوض في جميع الأحوال.. فمراجعة ممارسات السلطة الحاكمة عبر معايير الحكم على استخدام تقنيات القمع يمكننا من تحديد ما إذا كانت الدولة تنتهج سياسة قمعية أم لا.

* * * *